التقاريـــــر

بعد أكثر من عامين على اتفاق الصخيرات.. الأزمة السياسية في ليبيا إلى أين؟

عادل علي أحمد
باحث بالهيئة العامة للاستعلامات

في ١٧ ديسمبر ٢٠١٧، حلت الذكرى الثانية لاتفاق الصخيرات وهو الاتـــفـــاق الذي توصل إليه الفرقاء الليبيون فى نهاية عام ٢٠١٥ بهـــدف إنـــهـــاء الأزمـــة السياسية التي تعاني منها بلادهم منذ الإطاحة بالعقيد معمر القذافي، فى مناســبـــة هذه الذكرى تواجه الدولة الليبية مأزقاً متعدد الأبعاد يكاد يهدد وجودها ذاته ويعيد طرح الأزمة السياسية التي يعاني منها هذا البلد إلى الواجهة مرة أخرى، ويطـــرح التساؤلات بشأن التحركات المستقبلية لأطرافها في ضوء ما عكسه الإعـــلان عـــن انتهاء فترة صلاحية الاتفاق من تناقضات حادة في مواقف الفرقاء الليبيين، ما بين فريق المشير خليفة حفتر القائد العام للجيش الوطني الليبي الذى يرى أن الاتفاق أصبح باطلاً وانتهت معه ولاية حكومة الوفاق الوطني، بفشلها في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحسين الأوضاع العامة في البلاد، وفريق فايـــز الســـراج رئيس حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، الذى يعتبر أن الاتفاق الخـــيـــار الوحيد القائم لتجنب حدوث فراغ سياسي في ليبيا، ويؤكد استمرار الـــمـــجـــلـــس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني في عملهما المعتاد، وعدم وجود تاريخ لنهـــايـــة الاتفاق السياسي إلا عند التسليم لهيئة منتخبة من الشعب.

تطرح التطورات والمواقف السابقة التساؤلات عن المصير الذي ستؤول إلـــيـــه

الأزمة السياسية في ليبيا خلال العام ٢٠١٨، وهل ستتجه إلى الانفراج أم إلى مزيد من التعقيد السياسي والأمني، ومصير اتفاق الصخيرات كأحد الآليات الرئيسية التي تحظى بتوافق إقليمي ودولي لحل هذه الأزمة.

أولاً: أبرز ملامح الأزمة في ليبيا:

تردي الأوضاع الأمنية:

رغم بعض مؤشرات التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية في ليبيا، إلا أن هذا البلد مازال يعاني من انتشار بعض مظاهر الانفلات الأمني، التي يعكسها تواصل الاشتباكات المسلحة وتسارع وتيرة الهجمات الإرهابية وما ينتج عنها من إراقة المزيد من دماء الليبيين، علاوة على الاغتيالات وجرائم الاختطاف. ومن الملامح الدالة على ذلك خلال الآونة الأخيرة: قيام مسلحين في ١٧ ديسمبر ٢٠١٧ باغتيال محمد اشتيوي عميد بلدية مصراته (ثالث أكبر مدن ليبيا)، بعد مغادرته مطار البلدية عقب وصوله على متن طائرة قادمة من تركيا. وكذلك قيام مجموعة مسلحة مجهولة في ١٤ مارس ٢٠١٨ باختطاف المدعي العام العسكري في حكومة الوفاق الوطني بطرابلس اللواء مسعود أرحومة، وهي العملية التي جاءت في أعقاب تعرض عبدالرحمن السويحلي رئيس المجلس الأعلى للدولة لمحاولة اغتيال في اليوم ذاته، اتهم المكتب الإعلامي للمجلس قوات الجيش بالتورط فيها.

قد رصدت منظمة التضامن لحقوق الإنسان الليبية في تقرير نشرته في ١٧ مارس، ٧٤٤ جريمة خطف واغتيال في عدد من المدن والمناطق الليبية (٤٥ مدينة) خلال عام ٢٠١٧، معظم ضحاياها من المدنيين. هذا بجانب تدهور الأوضاع الأمنية في جنوب ليبيا، وهو الأمر الذي أعربت بعثة الأمم المتحدة لدى ليبيا عن قلقها بشأنه، وخاصة استمرار العنف في مدينة سبها، ما دفعها إلى دعوة جميع الأطراف إلى الامتناع عن الأعمال التي تعرض أرواح المدنيين للخطر، وتسهم إسهاماً كبيراً في تدمير البنية التحتية في هذا البلد.

الانقسام السياسي:

ليس هناك مؤشر أكثر وضوحاً على ما تعانيه ليبيا من انقسام سياسي من وجود ثلاث حكومات تتصارع للسيطرة على مقاليد الأمور في هذا البلد وكذلك للحصول على الشرعية الدولية، وتتمثل في: حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً برئاسة فايز السراج، وحكومة الإنقاذ التي قام بتشكيلها المؤتمر الوطني الليبي العام ويترأسها خليفة الغويل، علاوة على الحكومة المؤقتة (حكومة طبرق) ويترأسها عبدالله الثني.

وفي حقيقة الأمر، فإن الانقسام الذي تشهده الساحة الليبية لا يقتصر على الانقسام السياسي فقط وإنما يمتد أيضاً ليشمل وجود العديد من الميليشيات والجماعات المسلحة التي أصبحت ليبيا رهينة لها، ومن أبرزها: الجيش الوطني الليبي، جماعة فجر ليبيا، تنظيم "الدولة الإسلامية"، جماعة "أنصار الشريعة" المقربة من فكر "تنظيم القاعدة"، مجلس شورى ثوار بنغازي، مجلس شورى مجاهدي درنة، مجلس ثوار أجدابيا.

الأزمة الاقتصادية والمالية:

يُعد الاقتصاد والقطاع المالي من أبرز المجالات التي عانت – ولا تزال – من الأزمة التي تشهدها ليبيا، والتي شهدت خلال الفترة الماضية أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها، حيث بات اقتصادها على شفا الانهيار، وذلك جراء الانقسامات والصراع الدائر فيها. وتسببت الخلافات السياسية حول شرعية إدارة المؤسسات الاقتصادية، ولاسيما المصرف المركزي في تردي الوضع المالي للبلاد ومعاناة المواطنين.

ومن الأسباب الرئيسية للأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها ليبيا، التراجع الذي أصاب القطاع النفطي، الذي يعتبر أهم مصادر الدخل في البلاد، في ضوء ما يعانيه هذا القطاع من عمليات استنزاف متواصلة، رغم المساعي الحثيثة لإيقاف هذا النزيف. هذا بجانب حالة الانقسام السياسي والانفلات الأمني وغياب مؤسسات

الدولة والحروب التي دارت رحاها في عدد من المدن الليبية منذ عام ٢٠١٤، ووجود حكومات موازية، والإغلاق القسري للموانئ والحقول النفطية وما نتج عنه من تدنٍ حاد في الإيرادات النفطية المصدر الوحيد لتمويل الميزانية العامة، من ٥٣,٢ مليار دولار قبل عام ٢٠١١ إلى نحو ٤,٨ مليارات دولار العام قبل الماضي، حسب تقارير رسمية.

وكنتيجة طبيعية لتفاقم الاضطرابات الأمنية وضعف الرقابة وغياب مؤسسات الدولة، فقد زادت نسبة الاقتصاد غير الرسمي بشكل غير مسبوق وبات يستحوذ على ٦٠% من الأنشطة المختلفة في الوقت الراهن، مقارنة بنحو ٤٠% قبل اندلاع الثورة عام ٢٠١١.

ثانياً: تساؤلات ما بعد انتهاء أجل اتفاق الصخيرات:

بانتهاء أمد اتفاق الصخيرات الذى تم تحت رعاية الأمم المتحدة في إطار قيادتها لجهود المجتمع الدولي لتسوية الأزمة الليبية فى ١٧ ديسمبر ٢٠١٧- والذى يتكون من مبادئ حاكمة تليها ٦٧ مادة أساسية موزعة على ٩ فصول وكان أهم ما تضمنه : منح صلاحيات رئيس الحكومة لمجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطنى الذى يترأسه رئيس الحكومة نفسه وعلى رأسها قيادة الجيش والقوات المسلحة، وبدء مرحلة انتقالية جديدة تستمر ١٨ شهراً وفى حال عدم انتهاء الحكومة من مهامها قد يتم تمديد المدة ٦ أشهر إضافية كما نص الاتفاق على تشكيل المجلس الأعلى للدولة من أعضاء المؤتمر الوطنى العام الجديد، والإبقاء على مجلس النواب الليبى المنتخب فى يونيو ٢٠١٤ ولكن حتى الآن لم تنفذ بنود الاتفاق بسبب اتساع الهوة بين مواقف الفرقاء.

ثالثاً: الموقف الدولي والإقليمي إزاء الإعلان عن انتهاء اتفاق الصخيرات:

- تبدي العديد من القوى الدولية الفاعلة اهتماماً كبيراً بالأزمة الليبية في ضوء ما تطرحه هذه الأزمة من مخاوف تثير القلق لدى المجتمع الدولي، ويأتي على رأس هذه المخاوف بروز الجماعات المتطرفة مثل تنظيم "الدولة الإسلامية" على

الضفة الأخرى من البحر المتوسط ما يشكل تهديداً للقارة الأوروبية. وكذلك تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية انطلاقاً من الشواطئ الليبية إلى القارة الأوروبية. كما يمثل نمو الإرهاب في ليبيا خطراً على المصالح الفرنسية بمنطقة الساحل الأفريقي خاصة في تشاد والنيجر وموريتانيا ومالي، حيث ينشط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي.

- من هذا المنطلق، فقد تبلور إجماع واسع النطاق بين القوى الإقليمية والدولية – رغم تباين مصالحها – على أن تطبيق اتفاق الصخيرات يظل هو المفتاح الرئيسي لحل الأزمة السياسية في ليبيا، حيث تنظر إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى اتفاق الصخيرات باعتباره الإطار الوحيد القابل للتطبيق لحل الأزمة الليبية في الفترة الانتقالية، لكونه – أي الاتفاق – يحرم تنظيم داعش الإرهابي والميليشيات الإرهابية المتحالفة معه من وجود ملاذ لهم في ليبيا.
- كما جددت إيطاليا دعمها لمبادرات المبعوث الأممي غسان سلامة الرامية إلى توجيه المتقاتلين الليبيين نحو مسار المصالحة والحوار الشامل. وتدعم بريطانيا الجهود الليبية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية، كما تدعم اتفاق الصخيرات، وتعمل مع حكومة الوفاق والمؤسسات الرسمية في ليبيا للقضاء على تنظيم داعش وباقي الجماعات الإرهابية، كما تقوم بريطانيا بجهود سياسية وإنسانية كبيرة لدعم الاستقرار ومكافحة الإرهاب في ليبيا.
- ومن جانبه، أكد مجلس الأمن الدولي فى ٢٠١٧/١٢/١٥ أن اتفاق الصخيرات يظل الإطار الوحيد القابل للاستمرار لوضع حد للأزمة السياسية في ليبيا في انتظار إجراء الانتخابات المقررة العام الجاري ٢٠١٨. ودعا جميع الليبيين إلى العمل التوافقي والمشاركة على نحو عاجل وبنّاء في العملية السياسية. وأكد المجلس أيضاً على أولوية الحل السياسي للأزمة في ليبيا، مستبعداً إمكانية اللجوء إلى الحل العسكري، وأبدى رفضه لأي محاولة لتقويض العملية السياسية التي تقودها ليبيا والأمم المتحدة، ويؤكد أن الليبيين هم من يقررون مستقبلهم

بأنفسهم دون تدخل أجنبي.

- من هذا المنطلق، حث مجلس الأمن الدولي حكومة الوفاق الوطني على العمل من أجل اختتام المرحلة الانتقالية بسلمية، ودعا مجلس النواب إلى وضع قانون انتخابي جديد وإقراره، والتقدم نحو وضع الصيغة النهائية لدستور ليبي جديد، كما شدد أيضاً على أهمية توحيد وتعزيز القوات المسلحة في ليبيا ووضعها تحت الرقابة المدنية. فيما دعا غسان سلامة إلى إعادة صياغة اتفاق الصخيرات.
- أما بالنسبة للموقف الإقليمي، تنبع مخاوف دول الجوار (مصر، تونس، الجزائر) من خطر تواصل الأزمة الليبية لكون هذه الدول هي الأكثر عُرضة للتهديدات الناجمة عن الفوضى الإقليمية، وهو ما دفعها إلى عقد سلسلة من الاجتماعات الثلاثية الأطراف بداية من نهاية عام ٢٠١٦، بهدف التوصل لحل للجمود السياسي في هذا البلد وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين. وقد ارتكزت دول الجوار في تحركاتها على مبادئ مشتركة أهمها الحفاظ على أراضي ليبيا وسيادتها ورفض التدخل الأجنبي العسكري والسياسي في الشئون الداخلية الليبية، وإيلاء الأولوية للحوار السياسي على الحل العسكري.
- وفي هذا الإطار، أكد وزراء خارجية دول الجوار الليبي خلال اجتماعهم في تونس في ديسمبر ٢٠١٧، على أهمية دعم خطة الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية عبر الاتفاق السياسي من أجل إنهاء المرحلة الانتقالية في أقرب وقت ممكن. وأكدوا على أهمية إقامة حوار وطني والدعوة إلى انتخابات تشريعية ورئاسية عام ٢٠١٨، ورفضوا التدخلات الخارجية في الشأن الليبي لما يترتب عليها من تعميق الغموض بشأن ليبيا.
- وفي الإطار ذاته، جدد وزراء الشئون الخارجية لحوار (٥+٥) في حوض غرب المتوسط خلال لقائهم بالجزائر في يناير ٢٠١٨ تأكيد موقفهم لصالح حل سياسي للأزمة في ليبيا بعيداً عن أي تدخل أجنبي، مؤكدين أن حل قائم على

الحوار الشامل والمصالحة الوطنية في إطار اتفاق الصخيرات هو الإطار الوحيد الصالح لتسوية هذا النزاع تحت رعاية الأمم المتحدة. ويضم حوار (٥+٥) خمسة بلدان من اتحاد المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا) بالنسبة للضفة الجنوبية للبحر المتوسط وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال ومالطا بالنسبة للضفة الشمالية.

رابعاً: جهود دولية وإقليمية لحل الأزمة الليبية:

- على المستوى الدولي، حرك تعيين غسان سلامة رئيساً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في ٢١ يونيو ٢٠١٧، خلفاً للألماني مارتن كوبلر، بعضاً من المياه الراكدة في مجرى العملية السياسية في هذا البلد، بعد أن شهدت انسداداً حاداً بفعل تناقضات الأطراف السياسية في المشهد الليبي. وبعد أربعة أشهر من استلامه مهام منصبه، طرح خطة الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية، خلال جلسة للمنظمة الدولية بشأن الملف الليبي، وتضمنت هذه الخطة تعديل اتفاق الصخيرات وفقاً للمادة (١٢) من الاتفاق السياسي الذي أرسى حكومة الوفاق الوطني في طرابلس المعترف بها دولياً، ودعوة مجلس النواب وهيئة صياغة مشروع الدستور إلى العمل بصورة متوازية، وإيلاء مجلس النواب الأولوية لإصدار تشريع لإجراء استفتاء دستوري وانتخابات برلمانية ورئاسية. وتهدف الخطة إلى عقد مؤتمر وطني تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، لفتح الباب أمام الأطراف التي تحجم عن الانضمام إلى العملية السياسية، والذين تم استبعادهم وصولاً إلى المراحل النهائية للعملية السياسية، ويشمل ذلك إجراء استفتاء لاعتماد دستور جديد في غضون عام، ويلي ذلك وفي إطار الدستور، انتخاب رئيس وبرلمان، بنهاية المرحلة الانتقالية.
- وفي محاولة للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الليبية، استضافت مدينة "لاسيل سان كلو" الفرنسية، في ٢٥ يوليو ٢٠١٧، اجتماعاً جمع رئيس حكومة الوفاق الوطني "فايز السراج" بالقائد العام للجيش الليبي المشير "خليفة حفتر" برعاية

الرئيس الفرنسي وبحضور موفد الأمم المتحدة الجديد إلى ليبيا "غسان سلامة"، وأسفر الاجتماع عن توقيعهما على بيان مشترك من عشر نقاط لتسوية الأزمة السياسية بالبلاد. من أبرز ما جاء فيه التأكيد على الحل السياسي للأزمة الليبية من خلال عملية مصالحة وطنية تجمع كافة الليبيين، وبناء دولة مدنية ديمقراطية ذات سيادة، والعمل على تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية في أقرب وقت ممكن.

- وانطلقت مفاوضات تعديل اتفاق الصخيرات في العاصمة التونسية في نهاية سبتمبر ٢٠١٧، حيث نجح الفرقاء في التوصل إلى اتفاق بضرورة تقليص عدد أعضاء المجلس الرئاسي إلى ثلاثة أعضاء بدلاً من تسعة وفصل رئاسة الحكومة عن رئاسة المجلس الرئاسي. لكنهم سرعان ما اختلفوا حول آلية اختيار أعضاء المجلس الرئاسي، إذ أصر مجلس النواب على احتكار المهمة، في حين طالب المجلس الأعلى للدولة بضرورة إشراكه في هذه العملية.
- على المستوى الإقليمي، قامت الجامعة العربية بمجموعة من التحركات في محاولة من جانبها لتسوية الأزمة الليبية والتقريب بين مختلف الفرقاء السياسيين في ليبيا. ففي فبراير ٢٠١٨، أكد الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، خلال لقائه بوزير الخارجية المفوض بحكومة الوفاق محمد الطاهر سيالة، أن الأزمة الليبية تمثل أولوية للجامعة العربية سعياً منها إلى إنهاء المرحلة الانتقالية التي تعيشها ليبيا، وتوحيد مؤسساتها المختلفة وإتمام مجمل الاستحقاقات المتبقية. كما كشف أبو الغيط خلال لقائه في ٢٠١٨/٣/١٨ مع وفد ليبي برئاسة علي القطراني نائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي، عن دعم الجامعة لأي جهد يرمي إلى دفع الحوار السياسي الليبي قدماً والوصول إلى التوافقات اللازمة والتمهيد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية المنتظرة.
- وبالتوازي مع تحركات جامعة الدول العربية، تقود القوى العربية الفاعلة ولاسيما مصر والمملكة العربية السعودية جهوداً ملموسة لتسوية الأزمة الليبية.

ففي ٢٠ مارس ٢٠١٨ استضافت القاهرة الجولة السادسة من الاجتماعات التي تشرف عليها اللجنة المصرية المعنية بليبيا، لبحث إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية الليبية والاتفاق على توحيدها تحت قيادة واحدة. كما استقبلت المملكة العربية السعودية في ١٨ مارس ٢٠١٨ رئيس مجلس النواب الليبي المستشار عقيلة صالح وبرفقته عدد من نواب البرلمان لبحث آخر تطورات الأزمة الليبية.

- هذا بجانب تأكيد كل من مصر والمملكة العربية السعودية – في بيان مشترك صدر في ٢٠١٨/٣/٧ في ختام زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى مصر – دعمهما للمسار السياسى الشامل الذي تقوده الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية وتحقيق أمن واستقرار ووحدة الأراضي الليبية، وتشديدهما على أن الاتفاق السياسي الليبي يظل الإطار الأمثل لمعالجة الأزمة.

خامساً: الانتخابات البرلمانية والرئاسية المرتقبة:

- تعد مسألة إجراء الانتخابات في ليبيا، والموعد المحدد لإجرائها، من أكثر المسائل تعقيداً على الساحة الليبية. حيث دعا عدد الأطراف الليبية إلى إجراء انتخابات جديدة في أقرب وقت ممكن.
- من الناحية النظرية، فإن الدعوات لإجراء انتخابات جديدة صحيحة، حيث أن الترتيبات المؤسساتية التي وضعها اتفاق الصخيرات كان يقصد بها دائماً أن تكون انتقالية، وأنه ينبغي أن تتاح لليبيين الفرصة لتعيين قادتهم بشكل ديمقراطي، وأن الوضع الراهن بات على وشك الانهيار. غير أنه بالنظر إلى الجانب العملي، يرجح بعض المراقبين أن تؤدي العقبات القانونية والسياسية إلى إعاقة إجراء هذه الانتخابات في وقت قريب. ويفسرون ذلك بأنه من دون التوصل إلى شكل من أشكال الاتفاق الأولي الذي يتم التوصل إليه بمشاركة واسعة، من المرجح أن تؤدي الانتخابات إلى عرقلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية للأزمة السياسية في ليبيا.
- مجالات الاختلاف بين مختلف المعسكرات جوهرية وتشمل الخطوط الأساسية

لنظام جديد: هل ينبغي أن تكون ليبيا ملكية أم جمهورية، هل ينبغي أن تكون فيدرالية أم مركزية، وهل ينبغي أن تكون الانتخابات برلمانية أم رئاسية أم كليهما، وما هو القانون الانتخابي الذي ينبغي تطبيقه، ومن هم المسئولين من حقبة القذافي الذين يمكن أن يترشحوا في هذه الانتخابات، وإذا كان ينبغي أن يسمح لهم بالترشح من الأساس.

- يتمثل المسار الأفضل من وجهة نظر البعض في التوصل إلى ترتيبات انتقالية قبل الانتخابات. أنصار إجراء الانتخابات بسرعة يأملون أن يكون من شأن تلك الانتخابات أن تنتج شرعية جديدة عبر صندوق الاقتراع. إلا أن الصراع الليبي الراهن سببه جزئياً تبني هذا المنطق في الاندفاع نحو انتخابات يونيو ٢٠١٤، والتي تم الاعتراض عليها فوراً من خلال الوسائل القانونية والعسكرية – من قبل المعسكر الخاسر، في حين تم تفسيرها على أنها شيك على بياض من قبل المعسكر الفائز. ولتحاشي إعادة إنتاج نفس الديناميكيات، ينبغي أن تركز عملية السلام ليس على الانتخابات بوصفها غاية بحد ذاتها، بل على ضمان ألا ينظر إلى نتائجها بوصفها لعبة صفرية.
- وقد بدأت عجلة الانتخابات في الدوران منذ ٦ ديسمبر ٢٠١٧، بإعلان المفوضية العليا للانتخابات عن البدء في عملية تسجيل الناخبين وتحديث السجل الانتخابي، وهي الخطوة التي قوبلت بالترحيب من جانب مجلس الأمن الدولي، وكذلك من قبل الأطراف الليبية، باعتبارها خطوة مهمة وإيجابية نحو إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي تخطط بعثة الأمم المتحدة لإجرائها بحلول سبتمبر المقبل، على أن يسبقها إقرار مجلس النواب لقانون الانتخابات وإجراء استفتاء على الدستور.
- ومع إعلانها إغلاق باب تسجيل الناخبين داخل البلاد، أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا أن عدد المسجلين لحظة إقفال السجل "بلغ مليونين و٤٣٢ ألفاً و٥٠٢ ناخباً، بينهم مليوناً و٣٩٩ ألفاً و٥٤٠ من الرجال، ومليوناً

و٣٢ ألفاً و٩٦٢ من النساء".

- ولا شك أن إجراء الانتخابات الليبية في ظل موافقة الأطراف الليبية عليها، وتوافق دولي على دعمها تنظيمياً ولوجستياً من شأنه أن يساعد على إنهاء الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد منذ سنوات وإعادة بناء مؤسسات والخروج من حالة الفوضى واللااستقرار.
- وعلى الرغم من تعويل الأطراف الليبية والأمم المتحدة على ضرورة إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ليبيا خلال العام الجاري، إلا أن هناك بعض القوى الدولية والحقوقية التي ترى ضرورة التريث وعدم التعجل في إجراء هذه الانتخابات. حيث حذرت إيطاليا على لسان وزير خارجيتها أنجيلينو ألفانو، في سبتمبر ٢٠١٧، من أن "التسرع في إجراء انتخابات سياسية في ليبيا قبل التوصل إلى اتفاق شامل بين الفرقاء السياسيين قد يفضي إلى نتائج عكسية". وكذلك حذر الاتحاد الأفريقي في ٢٠١٨/١/٣٠ من التعجل في الانتخابات الليبية، وأكد ضرورة قيام السلطات الليبية بإعداد أرض صلبة لانتخابات سلمية ذات مصداقية حتى تحظى نتائجها باحترام كل الأطراف. وهو الموقف ذاته الذي تبنته منظمة هيومان رايتس ووتش الحقوقية، بدعوتها ليبيا في ٢٠١٨/٣/٢١ إلى عدم التسرع فى إجراء الانتخابات العام الجاري، نظراً لانتشار العنف وعجز السلطات عن ضمان حرية التجمع أو التعبير وهما أمران ضروريان للتصويت.

سادساً: مؤشرات انفراج في الأزمة:

- في إطار المؤشرات الدالة على إمكانية حلحلة الأزمة الليبية، تأتي أيضاً التحركات التي قادها المبعوث الأممي غسان سلامة في أوائل مارس ٢٠١٨ لإعادة تحريك المسار السياسي في البلاد، وسط مخاوف من تصاعد التوتر الأمني الذي يهدد بإبقاء الأزمة على حالها. والتي تجسدت في قيامه بعقد سلسلة اجتماعات مع المسئولين الليبيين في بنغازي، لمناقشة الأوضاع الراهنة والنتائج التي توصلت لها بعثة الأمم المتحدة والمساعي والجهود الرامية لاستقرار

الوضع في ليبيا. ولاسيما التوصل إلى توافق بين الأطراف الليبية المتصارعة بشأن إجراء تعديلات على اتفاق الصخيرات. وجاءت هذه الاجتماعات عقب اجتماعات مماثلة عقدها المبعوث الأممي في العاصمة الليبية طرابلس في فبراير ٢٠١٨، لبحث تطورات الوضع السياسي ومستجدات خطة عمل الأمم المتحدة حول ليبيا، والمقترحات المطروحة لتعديل الاتفاق.

- مع بروز مؤشرات إيجابية عن إمكانية الوصول إلى حل سياسي يحظى بتوافق الأطراف الليبية المتنازعة، والذهاب مباشرة إلى انتخابات حرة ونزيهة تنهي حالة الانقسام والفوضى، كما جاء أيضاً ضمن سياق عام ينادي بضرورة إنهاء هذه المرحلة في أسرع وقت، مع تزايد وتيرة التحركات الاجتماعية خاصة القبلية، من أجل تقريب وجهات النظر بين الشرق والغرب والساعية بالأساس إلى توحيد مؤسسات الدولة.
- وصرح رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فايز السراج بأن بوادر انفراج الأزمة تلوح في الأفق مع تحسن مستوى دخل الدولة، داعياً إلى أن يكون العام الجاري هو عام ترسيخ الاستقرار وانطلاق مرحلة البناء من خلال تنمية كل المدن بعيداً عن أي تهميش أو إهمال.
- وبالتوازي مع هذه التطورات والتحركات السياسية، ثمة تطورات إيجابية أخرى على الجانب الأمني، حيث تشهد الأوضاع الأمنية في ليبيا حالة من الاستقرار النسبي منذ بداية عام ٢٠١٨، تجلت أبرز ملامحها في خفوت حدة الهجمات الإرهابية والتفجيرات والاشتباكات المسلحة، فضلاً عن النجاحات الأمنية في استهداف العصابات المنتشرة في ليبيا، كل ذلك مع تواصل المساعي لتوحيد المؤسستين العسكرية والأمنية.

سابعاً: تعقيدات تحول دون التوصل لحل الأزمة الليبية:

رغم تعدد المؤشرات الإيجابية التي تشي بإمكانية التوصل إلى تسوية حقيقية للأزمة الليبية خلال العام الجاري، إلا أن ثمة عقبات وتعقيدات تتمثل فى :

- إقرار بعض القوى الدولية الفاعلة بعجزها بمفردها عن حل الأزمة، وهو ما عكسه تأكيد الهيئة الأوروبية المشتركة لإدارة الحدود والسواحل (فرونتكس) في ٢٠١٨/٣/١٥ بعدم قدرة الاتحاد الأوروبي منفرداً على حل الأزمة الليبية، وذلك في ضوء الانعكاسات السلبية للأوضاع السياسية والاجتماعية في ليبيا على جهود الاتحاد في حل الأزمة رغم الإجراءات المشتركة التي اتخذتها الهيئة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.
- وجود العديد من العوامل السياسية والاجتماعية التي تتمثل في: الانقسام الأمني والسياسي، والإرهاب، وانتشار الأسلحة، والتدخل الخارجي في الشأن الليبي، وعدم تمثيل كافة الفئات.
- ما يترتب على التدخل الإقليمي والدولي في الأزمة الليبية من تعقيدات بشأن سبل التوصل إلى تسوية مقبولة لها، ارتباطاً بأهداف ومصالح القوى الإقليمية والدولية ذات الصلة بالملف الليبي، إذ تحرص العديد من الدول المتدخلة في الشأن الليبي على ضمان مصالحها من خلال دعم هذا الطرف أو ذاك أو تعطيل اعتماد حل سياسي للأزمة.
- وهو ما جعل البعض لا يستبعد تحول ليبيا إلى ساحة صراع دولي وإقليمي للسيطرة على الثروة النفطية والموقع الاستراتيجي بمبررات كالتصدي للاستبداد أو محاربة الإرهاب.
- ويرجع العديد من المراقبين انسداد أفق حلحلة الأزمة الليبية بشكل رئيسي إلى تعدد الأطراف الخارجية التي تراهن في غالبها على استمرار التوتر خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية. ففي الوقت الذي تتسارع فيه جهود ومساعي المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة لدعم علمية السلام وإعادة الاستقرار وتقريب وجهات النظر ما بين جميع الأطراف في ليبيا للخروج بتوافق مبني على ثوابت وطنية حقيقية، تتصاعد التحذيرات من تدخلات لأطراف خارجية أخرى تسعى لتأجيج الصراع وإطالة عمر الأزمة وحالة الفوضى في البلاد.